

قرار وزارى

رقم ٢٠٠٥/١٣

فى شأن تحديد المهن الحرة التى تسرى عليها أحكام
قانون ضريبة الأرباح على المؤسسات الصادر بالمرسوم السلطانى

رقم ٨٩/٧٧ معدلا بالمرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٠/٦٩

استنادا لقانون ضريبة الدخل على الشركات الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٨١/٤٧
وتعديلاته ،

والى قانون ضريبة الأرباح على المؤسسات الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٨٩/٧٧
وتعديلاته ،

ونظرا لما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يكون تحديد المهن الحرة التى تسرى عليها أحكام قانون ضريبة الأرباح

على المؤسسات المشار إليه على النحو الآتى :

- ١- الطب بجميع فروعها .
- ٢- طب الأسنان .
- ٣- العلاج الطبيعى .
- ٤- معامل التحاليل الطبية (المختبرات) .
- ٥- الطب البيطرى .
- ٦- الهندسة بجميع فروعها .
- ٧- الاستشارات الهندسية واستشارات الهندسة المعمارية .
- ٨- المحاسبة والمراجعة .
- ٩- المحاماة والاستشارات القانونية .

- ١٠ - الاستشارات الإدارية والاقتصادية .
- ١١ - الخبرة أمام المحاكم (ماعدا الخبراء التابعين لدائرة الخبراء بوزارة العدل وخبراء الجهاز الحكومي) ، وكذلك الخبرة أمام الجهات الإدارية أو غيرها .
- ١٢ - الرسم والتصوير والنحت .
- ١٣ - الترجمة .
- ١٤ - النسخ والطباعة .

مادة (٢) : تلتزم جميع الوزارات والجهات الحكومية وغيرها من وحدات الجهاز الإداري للدولة التي تختص بإصدار تراخيص لمزاولة أى من المهن الحرة المشار إليها ، أو بالقيود فى السجلات المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المنظمة لها ، بإخطار الأمانة العامة للضرائب بوزارة المالية بكشف يتضمن ما تم إصداره من تراخيص أو قيده فى السجلات فيما يتعلق بتلك المهن اعتبارا من أول يناير ٢٠٠١ ، وما تم تجديده أو انتهت مدته حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ، مع تحديد ما ألغى من قيد أو تراخيص وما انتهت مدته أو تم وقفه منها - كليا أو جزئيا - قبل هذا التاريخ ، وبيان سبب وتاريخ الإلغاء أو الوقف ، وتحديد مدته إذا كان مؤقتا .

ويتم الإخطار بهذا الكشف خلال شهر على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة (٣) : يكون إخطار الأمانة العامة للضرائب بالنسبة لما يصدر من تراخيص دائمة للمهن الحرة المشار إليها أو ما يتم قيده فى السجلات أو ما يتم تجديده أو تنتهى مدته اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٥ ، خلال شهرى يونيو وديسمبر من كل عام .

مادة (٤) : تلتزم الوزارات والجهات الحكومية وغيرها من الجهات المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا القرار بإخطار الأمانة العامة للضرائب فى الحالتين الآتيتين :

١- إذا أُلغى القيد أو الترخيص أو تم وقفه - كلياً أو جزئياً - قبل انتهاء
المدة المحددة له ، مع بيان سبب الإلغاء أو الوقف وتحديد مدته إذا
كان مؤقتاً .

٢- إذا توقفت المؤسسة عن مزاولة المهنة أو أنهت مزاولتها بصفة نهائية.
ويتم الاخطار فى نهاية الشهر الذى تحققت خلاله واقعة الإلغاء
أو الوقف أو التوقف أو إنهاء مزاولة المهنة .

مادة (٥) : يكون إخطار الأمانة العامة للضرائب بالنسبة لما يصدر من تراخيص
مؤقتة فى نهاية الشهر الذى يصدر فيه الترخيص أو تنتهى مدته
خلاله .

ويقصد بالتراخيص المؤقتة - فى تطبيق أحكام هذا القرار - ما يصدر
لمدة تقل عن سنة وغير قابلة للتجديد.

مادة (٦) : يكون الإخطار - فى جميع الحالات المنصوص عليها فى هذا القرار - وفقاً
للمنموذج المرافق .

ويوقع الإخطار من المدير العام التابع له الجهة المختصة بإصدار
التراخيص أو من يقوم مقامه ، ويختم بختم الوزارة أو الجهة الحكومية
المعنية أو المديرية العامة المختصة .

ويكون المدير العام المختص أو من يقوم مقامه مسؤولاً عن صحة
ما جاء فى الاخطار من بيانات .

مادة (٧) : يلغى كل ما يخالف هذا القرار .

مادة (٨) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى : ١٧ / ١ / ١٤٢٦هـ

الموافق : ٢٦ / ٢ / ٢٠٠٥م

أحمد بن عبدالنبي مكى
وزير الاقتصاد الوطنى
المشرف على وزارة المالية

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٧٨٧)

الصادرة فى ١٥ / ٢ / ٢٠٠٥م

